

منصة لانطلاق مشروع بحثي جديد لمعهد البحوث بالجامعة.. الدكتور الدرهم: مؤتمر الدوحة ينسجم مع جهود قطر في تعزيز مكافحة التطرف

خبراء العالم يبحثون في الدوحة أسباب التطرف ومخاطره وآليات المكافحة



أحمد البيومي

انطلقت صباح أمس فعاليات المؤتمر الدولي حول دراسة أسباب التطرف الذي ينظمه معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بجامعة قطر بحضور نخبة واسعة من الخبراء الدوليين والعلماء وصناع القرار من مختلف دول العالم. وخلال الجلسة الافتتاحية قال الدكتور حسن بن راشد الدرهم رئيس جامعة قطر إن الخبراء سيبحثون على مدى يومين العوامل المسببة للتطرف ومخاطره، وآليات التصدي لهذه الظاهرة، وتقييم الجهود الدولية لرصد ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

أكد الدكتور الدرهم أن المؤتمر يناقش ظاهرة التطرف وأسبابها، وكذلك القدرة على التصدي له، انتقاء بالجهود الوطنية والدولية لرصد ومكافحة الإرهاب والتطرف، مشدداً على أن هذه الفعاليات العلمية تنسجم مع الجهود الحثيثة والمستمرة التي تبذلها دولة قطر لتعزيز التقدم في مكافحة التطرف والإرهاب في منطقتنا الدولية مختلفة. وأضاف أن المؤتمر يشكل منصة لانطلاق مشروع بحثي جديد مهم أطلقه معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بالشراكة مع عدد من مراكز البحوث ومعاهد السياسات المتميزة حول العالم بهدف تطوير مؤشر دولي لقياس مستوى التطرف المؤدي إلى العنف ودراسة محدداتها وتتبعها عبر الزمان والمكان، للوصول إلى بيانات دولية حول هذه الظاهرة تتيح للباحثين وصناع السياسات. وأوضح أن هذه البيانات ستساعد في فهم سبب ميول بعض الأفراد والجماعات نحو التطرف بينما يرفض آخرون ذلك على الرغم من تعرضهم للضغوطات والتطرف نفسها، مؤكداً في السياق ذاته أهمية هذه البيانات على مستوى الدول لتقييم نجاح الاستراتيجيات المتبعة لمكافحة التطرف وعلى تطوير وتنفيذ أدوات ومنهجيات جديدة لتقييم المخاطر. وأشار رئيس جامعة قطر إلى أن هذا المشروع البحثي يمثل نهاية مسار طويل من الأبحاث المسحية على المستوى العالمي التي أجراها المعهد منذ تاسيسه في العام 2008. وأشاد بالإنجازات التي حققها المعهد في مجال البحوث خلال السنوات الماضية على المستوى المحلي أو الدولي، حيث أجرى المعهد عشرات المناسح العلمية عالية الجودة للمواطنين والمقيمين في قطر كما أشرف على تنفيذ العديد من المناسح خارج قطر.

وتابع بقوله إن هذه البحوث أدت إلى تحقيق تقدم على المستويين النظري والمنهجي في مجموعة متنوعة من المجالات تتراوح بين

الإرهاب. ومنها التعامل مبكراً مع الأشخاص الذين لديهم توجه ونزعات نحو العنف والإرهاب. علاوة على ذلك يجب توفير سبل تحقيق المكافحة المستدامة. ونهيت إلى أنه يجب أن نقر بأن هناك فجوات في معالجة الظاهرة والتعامل معها والجهود المرتبطة بمكافحتها. وهذه الفجوات تظهر في عملية تحليل الأدلة المرتبطة بالإرهاب.

تعاون دولي

وأضافت بأن لجنة مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الأمم المتحدة تبنت بعض المناهج لمكافحة الإرهاب وتناولت تلك الفجوات، وتم عقد جلسات تتحقق بهذا الأمر مع مختلف الفاعلين سواء المجتمع الأكاديمي أو المجتمع المدني ويتم الآن التوصل إلى نتائج مع هؤلاء الشركاء، ويتم الآن التركيز على أدوات تحليل المخاطر، منوهة بأن هذه الأدوات يجب ألا تكون مبنية على عناصر تمييز كما يجب أن تكون خاضعة للقانون الدولي وتخضع للقوانين الدولية.

وتطرق إلى ضرورة التطرق إلى أسباب ودوافع الإرهاب، مؤكداً أن هذا المشروع لا يمكن أن يكون للحكومات فقط، بل يجب أن يكون شراكة بين كافة المعنيين كالأكاديميين والسياسيين ودور العبادة ومؤسسات التعليم وغيرها. وشددت على أهمية عقد مؤتمر دولي حول أسباب التطرف، حيث أن هناك عملاً مشتركاً بين الجامعات والباحثين من جانب، وآليات مجلس الأمن من جانب آخر في إطار مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب.

المدير التنفيذي لإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب بمجلس الأمن الدولي على الحاجة إلى نهج عملي مدروس لمكافحة ظاهرة الإرهاب ودراسة أسباب جنوح البعض نحو هذه الآفة الخطيرة والدوافع الحقيقية لانخراطهم في صفوف الإرهابيين. ودعت إلى شراكات حقيقية بين الحكومات والمراكز البحثية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة لوضع آليات فعالة وسياسات قائمة على الأدلة وتطوير ممارسات سليمة لمواجهة ظاهرة التطرف، منوهة إلى قرار مجلس الأمن الذي دعا الدول إلى تطوير أدوات تقييم المخاطر للأفراد الذي تظهر عليهم علامات تطرف قد تؤدي إلى العنف.

وأضافت بأن طبيعة مكافحة الإرهاب دولية، وهناك حاجة لوجود أساليب جماعية في التعامل مع الظاهرة، مشيرة إلى أن العالم يواجه الكثير من التحديات في سياق التعامل مع مكافحة الإرهاب. ويجب أن تكون هناك استجابة لهذه التحديات والقيام بإجراءات دولية شاملة لفهم وتحديد ومعالجة أسباب الظاهرة.

ودعت المجتمع الدولي لزيادة وتضافر جهود مكافحة الإرهاب الذي لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال. وقالت علينا أن نقر بأن هناك دولا لديها العوامل المؤهلة للتطرف والإرهاب حيث يوجد بها مشكلات عديدة سياسية واقتصادية وغياب القانون وحقوق الإنسان، وكلها عوامل تشجع على تبني أفكار التطرف وممارسة العنف والإرهاب.

ونوهت إلى أن مجلس الأمن الدولي طالب الدول بتوفير أدوات القياس الخاصة بمخاطر

الصحة والهجرة والاقتصاد والعلوم السياسية وأساليب البحث في المسح الجنائي العلمي. وقال إن المعهد له تاريخ زاخر بالتعاون الدولي، فقد شارك كثيراً في مشاريع البحوث عبر الدولية للاستفتاء وجمع المعلومات، مثل مسح القيم العالمي، ومسح البايوميتر العربي، وقد اشترك مع عشرات الجامعات في داخل وخارج قطر في دراسة مدعومة بأكثر من 5 ملايين دولار مقدمة على شكل منح من الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي وجامعة قطر وأماكن أخرى. وأكد في ختام كلمته على أن معهد البحوث سيحقق نجاحاً مشابهاً في هذا المشروع التعاوني الذي نحن بصدد في دراسة دوافع التطرف.

من جانبها، أكدت السيدة ميشيل كونينكس

توفر البيانات يساعد في فهم أسباب الميول نحو التطرف والإرهاب

كونينكس: مؤتمر الدوحة مهم لفهم أسباب التطرف وسبل مكافحته



الحضور في المؤتمر (تصوير إبراهيم كوتي)



الدوحة عززت شراكاتها الثنائية والدولية.. اللواء الأنصاري:

قطر مثال يحتذى في مكافحة التطرف والإرهاب

دور اللجنة الوطنية وضع السياسات والبرامج الخاصة بمكافحة الإرهاب

قطر نفذت الكثير من البرامج والاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة التطرف

توقيع اتفاقية مع الأمم المتحدة لإنشاء مركز الدوحة لتحليل التطرف



تختص بمكافحة أسبابها ومآلاتها. بدورها قالت السيدة ميشيل كونينكس المدير التنفيذي لإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب بمجلس الأمن الدولي إن على مراكز البحث والمؤسسات ذات الصلة دراسة واقع التطرف لدى بعض الأشخاص، ودراسة هذه الحالات بعمق، للوصول إلى نتائج من شأنها أن تساعد على لاتخاذ إجراءات وقائية على هذا الصعيد. مضيفة «من المؤكد ليس هناك سبب واحد للتطرف، وبالتالي لا إجراءات وحيدة لمواجهته، فالدوافع مختلفة وعليه لابد أن تكون الإجراءات مختلفة تنسجم مع تلك الدوافع». من جانبه أكد السيد دوجلاس إي سميث مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق لشؤون الأمن الداخلي أهمية تبني البات علمية لفهم الوضع الراهن واستنباط النتائج. وقال إن هذا المجال مفتوح للأكاديميين للمساهمة في تشخيص وتحليل ظاهرة التطرف بينما طالب السيد أندرو كلارز مدير دراسات الأمن القومي بالمعهد الملكي للخدمات المتحدة بلندن بإدراج مواجهة التطرف ضمن السياسة العامة لأي دولة في العالم، مؤكدا أهمية أن تكون نتائج البحوث والدراسات المعنية بالتطرف متاحة لصانع القرار.

ولفت إلى المجالات المستجدة التي تثير اهتمام المجتمع الدولي حاليا، وتطلب جهدا من المراكز البحثية لدراساتها وتحليل مضامينها لقطع دابر التطرف والإرهاب مثل بعض الألعاب الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي وأفلام الكرتون المتخصصة للأطفال، واستغلال المشاهير، والأجهزة الحديثة التي تتيح خيارات واسعة اسام مستخدميهما «وقد تصبح منفذاً لدعاة التطرف وتجنيد الإرهابيين». وأكد رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب أهمية وجود دراسات جادة وموضوعية لتوجيه الخطاب الديني توجيهها بتمر اعتدالا ووسطية. وقال «وحتى لا تتحول الجهود إلى مكافحة الدين نفسه ما يتسبب في خلق فئات متطرفة جديدة تحتاج للاستعانة بالدراسات الموضوعية لصالح المؤسسات الدينية ليكون الخطاب الديني مواكبا للعصر ومستجداته». وفيما يتعلق بالمناهج التعليمية والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني كمشاور ومجالات مهمة لمواجهة التطرف، دعا اللواء الأنصاري مؤسسات البحث العلمي ليكون لها السبق في دعم مراكز صناعة القرار بدراسة هذه المجالات خصوصا في ما يتعلق بالظواهر الحساسة التي

دور اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في ضوء اختصاصها الأساسي هو «وضع السياسات والخطط والبرامج الخاصة بمكافحة الإرهاب». ونوه بانعقاد هذا المؤتمر الذي سيعتمد إطلاق مؤشر دولي لقياس التطرف العنيف في العالم ليكون مرجعا عالميا للباحثين وصناع القرار لدراسة موضوع التطرف واتخاذ قرارات سليمة مبنية على الأدلة لمواجهة هذا الظاهرة. وقال «نرى أن اتخاذ القرارات التنفيذية يجب أن يكون قائما على أساس علمي تدعمه الأبحاث العلمية المتخصصة في المجالات المتنوعة». وأشار اللواء الأنصاري إلى دور مراكز الأبحاث في تحليل الواقع ودراسته واستشراف المستقبل بناء على معطيات علمية دقيقة. وقال إن «ظاهرة الإرهاب تتطلب جهدا معرفيا عميقا نظرا لخطورتها في تهديد الأمن والسلام الدوليين». مضيفا «الاحتاج إلى دراسات مفصلة لكل مجتمع على حدة حتى تكون جهود المواجهة مدروسة وليست مجرد ردود فعل عقيمة». وشدد على ضرورة بناء علاقة وثيقة بين صناع القرار والمؤسسات والمراكز البحثية، لتكون السياسات المتبعة لمواجهة ظاهرة التطرف العنيف قائمة على الأدلة والبراهين لضمان نجاحها وفعاليتها في مواجهة هذه الظاهرة.

أحمد البيومي
ثمن اللواء مهندس عبدالعزيز عبدالله الأنصاري رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، دور قطر في مكافحة التطرف والإرهاب، مشددا على أنها أصبحت مثالا يحتذى في هذا المجال، وقال: إن لدولة قطر دورا رائدا في مواجهة الظاهرة. وأضاف الأنصاري في تصريحات صحفية على هامش المؤتمر لدراسة أسباب التطرف وأسس: إن الدوحة تعزز شراكاتها الثنائية والدولية لمواجهة هذه الظاهرة، كما أنها نفذت الكثير من البرامج على مكافحة الإرهاب وتمويله وعقدت في هذا الإطار اتفاقيات تعاون سواء كان دوليا أو ثنائيا أو متعدد الأطراف. ونوه اللواء الأنصاري بتوقيع دولة قطر اتفاقية مع الأمم المتحدة لإنشاء مركز بالدوحة لتطبيق الرؤى السلوكية على التطرف العنيف بهدف دراسة الجذور السلوكية للتطرف العنيف والسياسات والبرامج العالمية القائمة على الأدلة والمستوحاة من السلوكيات لمنع ومكافحة التطرف العنيف المضي إلى الإرهاب. وخلال الجلسة الأولى للمؤتمر عرض اللواء الأنصاري تجربة دولة قطر في مواجهة الإرهاب والتصدي للتطرف وتجييف منابعه، مبينا أن

د. ساندي شومان: المؤتمر منصة لتعزيز التعاون البحثي

قالت الدكتورة ساندي شومان: إن كل الدول يجب أن تكون واعية بخطورة التطرف وتعمل على جانب دولة قطر لاتخاذ مستقبل المجتمعات التي يهددها الإرهاب والعنف، معتبرة أن المؤتمر منصة رائعة لتعزيز التعاون على مستوى دولي وتجميع الجهود واكتشاف وطون الخلل والضعف التي يجب معالجتها بشكل جماعي وشامل. كما دعت بلدان المنطقة والمجتمع الدولي لتحمل المسؤولية والعمل على تكثيف الجهود البحثية والسياسية والاقتصادية والتعاون لإحلال السلام والأمن لتحقيق التنمية المستدامة.



د. مالكانثي هيتيار اكتشي: جميع الدول مدعوة لعلاج الأزمة

أشارت الدكتورة مالكانثي هيتيار اكتشي إلى أن المشاركة في المؤتمر مفيدة للباحثين والأكاديميين للاطلاع على آخر ما صدر في المجال البحثي وتشكيل شبكة أوسع في جميع أنحاء العالم لمقاومة التطرف والإرهاب، حيث إن جميع الدول يجب أن تساهم بشكل جدي في القضاء على مسببات التطرف كي لا تتكوى بنتائج الإرهاب والعنف التي تسبب الفجائع والجرائم التي يقع ضحيتها عدد كبير من الأرواح البشرية.

د. جان فرنسوا داكوزان: استقرار المنطقة ضروري لمكافحة الإرهاب

عواطف بن علي
وقب أن الدول الأوروبية أصبحت لها تجربة في مجال مقاومة التطرف وهي تتطلع إلى العمل مع بقية الدول على غرار دولة قطر ودول المنطقة فمثلا في فرنسا تم إطلاق رقم أخضر للعثور للإعلام حول مظاهر التطرف لدى الأبناء وتخصيص وحدات متخصصة لمعالجة الحالات، وشدد على أن الاستقرار في المنطقة مهم لأن الحروب والنزاعات تمثل بيئة خصبة للإرهاب، كما حذر من دور وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الفكر المتطرف مما يطرح أهمية إيجاد وسائل لمقاومة الإرهاب الإلكتروني.

حذرت من مخاطر التطرف الفكري.. سبيكهارد:

المبادرة القطرية خطوة مهمة للقضاء على الإرهاب

أشادت الدكتورة أن سبيكهارد مديرة المركز الدولي لدراسة التطرف العنيف بالمبادرة القطرية، التي تمثلت في تجميع الخبراء والأكاديميين في مجال مقاومة الإرهاب لتبادل الدراسات والأبحاث التي من شأنها أن تحدد من أسباب التطرف واللجوء إلى العنف والإرهاب، معتبرة أن المؤتمر خطوة مهمة نحو توحيد الجهود للقضاء على الإرهاب حيث إن العمل القاعدي القائم على تقديم الإحصائيات والمعلومات للإحاطة بجميع جوانب هذه الظاهرة الخطيرة والعمل على القضاء عليها مهم للغاية وهو الخطوة الأولى في طريق مقاومة الإرهاب. كما



أن سبيكهارد تتحدث للشرق تصوير: راجان



ميشيل كونيكنس مساعد أمين عام الأمم المتحدة لـ الشرق:

قطر طرف فاعل في دعم الجهود العالمية لمكافحة التطرف



مؤتمر الدوحة يركز على التصدي بحسم لتهديدات التطرف والإرهاب

أنه الدعوة إلى أعمال العنف الإرهابي. إن مصطلح التطرف في حد ذاته مصطلح غامض لا يمكن فهمه على أنه شيء ينبغي تجريمه في حد ذاته لأن ذلك قد يؤدي إلى تجريم الأنشطة أو الرسائل التي يحميها القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، حتى لو لم يكن هناك ما يبرر أعمال الإرهاب والتطرف العنيف، فقد أدركت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيضاً أن هناك بالفعل عوامل يمكن اعتبارها مسببة لانتشار الإرهاب والتطرف العنيف. هذه العوامل يجب معالجتها. وكانت الأمم المتحدة محددة تماماً حول ماهية هذه العوامل. وتشمل الصراعات المطولة التي لم يتم حلها وعدم وجود سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان؛ والتهميش العرقي والوطني والديني؛ واستبعاد سياسي التهميش الاجتماعي والاقتصادي؛ وغياب الحكم الرشيد.

كل هذه الأمور يجب على المجتمع العالمي والدول الأعضاء والأمم المتحدة معالجتها بقوة إذا أردنا وضع حد حقيقي للإرهاب في غضون ذلك، يجب علينا بالطبع العمل معاً لتقديم الإرهابيين إلى العدالة من خلال الإجراءات القانونية، بما في ذلك من خلال التعاون القانوني الدولي. ويجب علينا اتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز أمن سكاننا، بما في ذلك من خلال تدابير مثل حماية البنية التحتية الحيوية، وتعزيز أمن الحدود، ومنع التدفق الدولي للتصويل الذي يدعم الإرهاب يجب أن نتخذ خطوات عاجلة في هذا المجال، ويجب اتخاذ هذه الخطوات مع احترام الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق مثل التحرر من التعذيب وإساءة المعاملة، ومنع التمييز، وضمان المعاملة العادلة والمنسوية لجميع الناس بموجب القانون.

معالجة جماعية

وما هي أفضل الطرق لمنع الإرهاب والتطرف؟ ▶ لا يمكن أبداً هزيمة الإرهاب والتطرف العنيف بالوسائل العسكرية وحدها، ويشمل النهج الشامل المطلوب معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب ومنع التطرف والإرهاب ومكافحة التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية؛ واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وتشجيع التسامح السياسي والديني، والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية، والتسامح الاجتماعي. إن الإرهاب والتطرف العنيف ظاهرتان دوليتان تتطلبان استجابة دولية التعاون بين الدول وبين المناطق أمر حاسم، بما في ذلك في متابعة الاستراتيجيات والمبادرات الفعالة والتعاون لمنع الإرهابيين من استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكما أكد مجلس الأمن يجب أن تمتثل جميع التدابير التي تتخذها الدول لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاحقين والقانون الإنساني الدولي. وتعد تدابير مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون مشكلة لبعضها البعض. كما بعد عدم الامتثال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية عاملاً يسهم في زيادة التطرف في العنف ويعزز الشعور بالإفلات من العقاب. وبالتالي يجب أن تكون تدابير مكافحة الإرهاب مصممة دولياً وفق السياق المحدد. لا يوجد حل عالمي واحد ينطبق في جميع الظروف.

الإرهاب والتطرف العنيف
ظاهر تان دوليتان تتطلبان
استجابة جماعية



ميشيل كونيكنس والآنصاري خلال المؤتمر

دور المجتمع الدولي

وكيف السبيل لتحقيق ذلك الهدف وفق المؤسسات الدولية؟

▶ خلال مناقشات المؤتمر ساكرت التأكيد على أن الدول الأعضاء حققت إنجازات كبيرة في جهودها لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ومع ذلك، في نفس الوقت، أود أن أذكر بضرورة إدراك أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة في معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب وتقييم مدى تعرض بعض الأفراد للتطرف في الإرهاب. لا تزال هناك تحديات في جهودنا لضمان أن تكون تقييماتنا قائمة على الأدلة وأن تمتثل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. من أجل توجيه الدول الأعضاء في جهودها لمعالجة هذه التحديات، اعتمدت لجنة مكافحة الإرهاب في ديسمبر 2018 بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، التي وضعت بمدخلات من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات الأكاديمية والبحثية والمجتمع المدني. ونؤكد أن المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ستواصل العمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والباحثين، وبالطبع مع الدول الأعضاء نفسها وشركاء الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، لتعزيز تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير والممارسات الدولية ذات الصلة.

▶ في اعتقادنا ما هي أسباب التطرف في مختلف مناطق العالم؟ ▶ من المهم الإشارة إلى أن مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى شددت على أن أعمال الإرهاب لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف من الظروف. لذلك، عندما نشير إلى الأسباب، فإننا لا نقدم مبررات لأعمال الإرهاب. وأود أيضاً أن أؤكد أن مجلس الأمن لا يستخدم مصطلح التطرف البسيط. بل إنه يتحدث عن التطرف العنيف، والذي يمكن فهمه على



ميشيل كونيكنس مع محرر الشرق (تصوير: إبراهيم كوتي)

حوار - أحمد البيومي

أكدت ميشيل كونيكنس، مساعد أمين عام الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمدير التنفيذي للإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب بمجلس الأمن الدولي، أن قطر تظهر للمجتمع الدولي بأنها طرفاً فاعلاً في دعم الجهود العالمية لتحديد حلول لتحدي مكافحة التطرف والإرهاب، وأضافت كونيكنس في حوار مع الشرق على هامش مشاركتها في المؤتمر الدولي لدراسة أسباب التطرف المنعقد في الدوحة حالياً، أن المؤتمر يركز على دوافع التطرف ويبحث أسباب الظاهرة وطرقت التعامل معها، منوهة إلى أن جهود مكافحة وثيقة الصلة بالجهود الجماعية على المستوى العالمي وهو ما يجعل ذلك هناك عوامل أخرى يمكن من خلالها التصدي للتهديدات التي يشكلها الإرهاب فعال وحاسم. وطالبت مساعد أمين عام الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المجتمع الدولي بالعمل الجماعي والاستجابة الدولية، وتقديم الإرهابيين إلى العدالة من خلال الإجراءات القانونية، مشددة على أنه لا يمكن أبداً هزيمة الإرهاب والتطرف العنيف بالوسائل العسكرية وحدها، وإنما إلى جانب ذلك هناك عوامل أخرى يمكن من خلالها التصدي للظاهرة. وإلى مزيد من التفاصيل:

▶ نبدأ بمشاركته الحالية في المؤتمر الدولي حول دراسة أسباب التطرف كيف تقيمون هذا المؤتمر؟

▶ اعتقد أنه من المهم للدول الأعضاء إشراك وتبادل المعلومات والدروس المستفادة حول دوافع التطرف، بالنظر إلى تعقيد هذا التحدي وحقيقة أن دوافع التطرف قد تختلف من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى. ومن خلال استضافة هذا المؤتمر، تُظهر قطر للمجتمع الدولي بأنها طرفاً فاعلاً في دعم الجهود العالمية لتحديد حلول لهذا التحدي الرئيسي.

▶ ما هو رأيك حول قضايا وموضوعات هذا المؤتمر؟

▶ إن المواضيع قيد البحث وثيقة الصلة بالتطرف الحالي للتهديد الإرهابي العالمي، بما في ذلك التحديات التي تطرحها عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين من مناطق الصراع إلى بلدانهم، فيما يتعلق بشكل خاص بالطريقة التي تعمل بها أسباب التطرف يساعد في توعية العديد من التهديدات الحالية. لذلك فإن تركيز المؤتمر على دوافع التطرف ووثيق الصلة بجهودنا الجماعية للتصدي بفعالية للتهديدات التي يشكلها الإرهاب، بما في ذلك عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

▶ على أي القضايا ستفكر تركيزون بشكل وثيق في المناقشات خلال المؤتمر؟

▶ سأركز على مهمة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن وعلى كيفية دعمنا للدول الأعضاء في هذا المجال قيد المناقشة. على سبيل المثال، نحن نقدر تقدراً كبيراً حوارنا ومشاركتنا مع المجتمع البحثي، وهو أمر مساعداً كثيراً في جهودنا لتحديد وتحليل الاتجاهات والتحديات الرئيسية التي يشكلها تهديد الإرهاب العالمي. إن التعامل مع عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ونقلهم من مكان لآخر، وإدارة العدد المتزايد من الإرهابيين المشتبه بهم والجنات المحتجزين، ومعالجة النمو المستمر للتطرف العنيف في جميع أنحاء العالم، ما هي إلا بعض التحديات الكثيرة التي تواجهها الدول

لا يمكن هزيمة الإرهاب
والتطرف العنيف بالوسائل
العسكرية وحدها



أكد أهمية انعقاد المؤتمر .. د. محبوب الزويري لـ الشرق:

التطرف ظاهرة عابرة للحدود والثقافات والأديان

أسباب الإرهاب يجب مناقشتها بمنتهى الجدية



عبد الحميد قطب

مجموعة بشرية معينة، وأشار الزويري في تصريحات خاصة لـ الشرق إلى أن انعقاد المؤتمر فرصة لمناقشة مثل هذه القضايا، والتذكير بأن أسباب التطرف يجب أن تناقش بمنتهى الجدية وبمشاركة الجميع حتى يتم القضاء عليها، معتبراً أن الظاهرة تتعلق بمحاولة فكرة أو فهم خاص

اعتبر الدكتور محبوب الزويري، مدير مركز دراسات الخليج في جامعة قطر، أن انعقاد المؤتمر الدولي لدراسة أسباب التطرف ضروري ومهم في هذه المرحلة، نظراً لتزايد الحديث عن ظاهرة التطرف ومحاولة ربطها بثقافة ودين معين، مؤكداً أن انعقاد المؤتمر بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن بادرة إيجابية تفتح المجال للحديث عن الظاهرة وتطوراتها، وتطرح النقاش حول التغيرات التي ظهرت في الوقت الماضي مؤكداً أن ظاهرة التطرف عابرة للحدود والثقافات والأديان، وليس من العدل ولا من الإنصاف ربطها بأي دين أو ثقافة أو وطن أو

نووعاً آخر من أنواع التطرف، مؤكداً أن ظاهرة التطرف مرتبطة بالبشر ومناقضة للفطرة البشرية التي تفضل العدل والإنصاف ولا تقبل الغلو والتطرف.

وشدد الزويري على أن مكافحة التطرف تعتمد بشكل رئيس على الأسباب، لافتاً إلى أن تحسين الظروف الاقتصادية والسياسية والاهتمام وإعلاء قيمة الإنسان ومقاومة الظلم وعدم استخدام القانون ضد الضعفاء ووقف التهميش يساهم في معالجة التطرف.

واعتبر الزويري أن الصاق تهمة التطرف بدين أو ثقافة معينة يعد نوعاً من أنواع التطرف أيضاً، مؤكداً أن فرضها كسيف مسلط على مجموعة بعينها أو ثقافة أو دين يعزّي التطرف المضاد.

مشيراً إلى أن ظاهرة الظلم التي تفرضها القوى الكبرى سبب من أسباب التطرف خاصة في الدول الضعيفة اقتصادياً وسياسياً.

وقال الزويري أن أوروبا وأمريكا تشهد الآن ظاهرة استعلاء البيض، ومحاولة فرض تفسير معين، وكذلك في اليابان وفي أمريكا اللاتينية، وهو ما يعد

من مجموعة بشرية محدودة تستخدم العنف لفرض أفكارها. ورأى الزويري، أن المؤتمر مناسبة جيدة لمناقشة سلوك الدولة وتأثيرها في الظاهرة، لافتاً إلى أن التطرف ظاهرة قديمة وقد عرفتها الثقافة والدراسات العربية الإسلامية بالغلو، وتعني احتكار فكر معين أو رأي، وتستخدم العنف من أجل فرضه.

أسباب التطرف

وأكد الزويري أن تردي الأوضاع السياسية وتفشي ظاهرة الفساد والاستبداد وتهميش القوى الحية في المجتمعات وعدم المشاركة في صناعة القرار أسباب رئيسية في تنامي ظاهرة التطرف في عصرنا الحاضر،

تحسين الظروف الاقتصادية والسياسية يساهم في معالجة الظاهرة

التطرف يناقش الفطرة البشرية وإصاغة بدين معين تطرف آخر

أكدوا ضرورة توافر بيئة مناسبة لمكافحة الإرهاب .. مشاركون:

دراسة ظاهرة التطرف خطوة أولى لمعالجتها



عبد الحميد قطب

أكد مشاركون في المؤتمر الدولي لدراسة أسباب التطرف على ضرورة توافر بيئة مناسبة لمعالجة أسباب التطرف، مشيرين في جلسة حول عمليات التطرف والمرونة إلى أن دراسة ظاهرة التطرف خطوة أولى في طريق معالجتها.

الدكتور عبد الرشيد هاشي مدير معهد التراث الصومالي، وجه الشكر لدولة قطر على استضافتها المؤتمر الدولي لدراسة أسباب التطرف، وعلى ما تقوم به من دور بارز في دعم الحكومة الصومالية، مشيراً إلى أن أسباب التطرف والإرهاب في الصومال يجب أن يتم وضعها في السياق الذي تعيش فيه الدولة ومحيطها، مطالبا بإدخال المجتمع الدولي في المعادلة.

وأكد هاشي أن معظم المتطرفين الصوماليين الذي ينتمون لحركة شباب المجاهدين في الجانب الآخر من التاريخ، وأنهم تسميوا في أعمال عنف أدت إلى خلق معاناة ومأساة لكل أسرة صومالية، مطالبا بدعم

رئيس مؤسسة البحث الاستراتيجي، أكد أن التطرف ليس جديداً في فرنسا وقد سبق أن واجهها اليمين المتطرف منوها إلى أن الاسترات الصفراء لديها جزء من العنف.

وكشف عن وجود أكثر من 20 ألف متطرف في فرنسا 10 آلاف منهم مرتبطون بداعش والقاعدة، وأن هناك ما يقارب 1400 فرنسي يجارون في سوريا وليبيا والجزائر والقوقاز. وشدد على أن معالجة أسباب التطرف لا تكون بالضرورة من خلال الحل العسكري والأمني وإنما بالمرونة، مطالبا بضرورة تدريب الشركاء من أجل رفع كفاءتهم في معالجة التطرف.

أما مايكل شرول رئيس الصندوق العالمي للمشاركة المجتمعية والمرونة، فقد طالب باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمكافحة التطرف، داعياً إلى مزيد من المعايير والدعم العميق لمعالجة التطرف وأوضح شرول أن الصندوق أضاف إلى استراتيجيته الأمم المتحدة لمكافحة ظاهرة التطرف، مشيراً إلى أن الصندوق ينشط في 9 دول تعاني من تنامي مظاهر التطرف مثل الصومال وكينيا وتونس.

قال عادل رشيد مدير معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية في الهند، أن هناك العديد من حركات التطرف في المناطق الهندية، مؤكداً أن معالجة الأفكار المتطرفة تبدأ من الأسرة ومن خلال إشراف الوالدين. وأوضح رشيد أن عدم حصول المواطنين على التعليم المناسب سبب من أسباب التطرف، لافتاً إلى أن التطرف ليس مصطلحاً جديداً بل إن التاريخ الحاضر مليء بالحركات المتطرفة من شيوعية وفاشية، إلا أن التطرف الحالي يعتبر الأكثر شدة. جان فرنسوا داکوزان

داكوزان: المرونة مقدمة على الحل العسكري لمكافحة الإرهاب

شرول: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمكافحة التطرف

إلى أن الحكومة الصومالية لديها اتفاقات دولية وكانت هناك العديد من الانتخابات وتم انتقال السلطة دون قتال وذلك خلافاً لما يحدث في كثير من بلدان أفريقيا. ونوه هاشي إلى تضاعف الجهود الدولية في مواجهة حركة الشباب، إضافة إلى جهود الشعب الصومالي الذي يحاول جاهدا التصدي للحركة، لافتاً إلى أن أبناء الجاليات الصومالية في العالم حصلوا على قدر كبير من التعليم وهم يساهمون في تقدم بلادهم واعتبر أن موازنة الحكومة التي تقدر بـ 23 مليون دولار قليلة جداً في تنمية الدولة ومواجهة التحديات ومنها التطرف. وبين هاشي أن حركة الشباب تأسست عام 2002 ولديهم وجود في 11 منطقة وهم يقومون بجمع الأموال والسيطرة على مناطق، لافتاً إلى أن الحركة تستفيد من الفرقة الداخلية ولفيت إلى أن المجتمع الدولي يعمل في الصومال منذ 20 عاماً مع قوة من الاتحاد الأفريقي، مشيراً إلى أن بعض الدول لديها مشاكل مع الصومال، وهو ما ينسب في خلق مزيد من الأزمات، من جانبها

الحكومة الصومالية لبناء مؤسسات الدولة. وأضاف هاشي: أن انهيار الدولة في الصومال أهم أسباب التطرف، وأن مواجهته يجب أن تكون جلوس أبناء الشعب الواحد وتكاتفهم للقضاء على الظاهرة. وعن نشأة الحكومة الصومالية أوضح هاشي أنها شكلت منذ عامين لتعيد بناء مؤسسات الدولة رغم هشاشتها، لافتاً إلى أن البلاد خلت لمدة 9 سنوات من الحكومة ولم يكن هناك مظاهر حياة و70% من المدارس مغلقة. وأشار هاشي

هاشي: الحركات المتطرفة على الجانب الآخر من التاريخ

رشيد: معالجة الأفكار المتطرفة تبدأ من الأسرة